

**حكمة ثانياً ما صورته** فامرأة ماتت عن زوج وبنت عم لاب واولاد  
 احرار لانها كانت الباقى لبيت العم لاشئ لا اولاد الاخر الام **اجاب**  
 فيه في هذا السراة سابقاً ذكرت في جواب ما حاصله ان الضم كقول  
 الحضرات ان لاشئ اولاد لما مع بنت العم وهو الاوى بالاخت للفتوى  
 كما في الضم وفي جميع الفتاوى وظاهر المنصوب ولولا العصبه او  
 اختفاء لجهة او اخذت لان ولولا العصبه اقرب ايضا لوراثة البنت  
 وكانه اوتت ايضا بالملك في ذابض الخلاصة بنت عم لاب ولم يثبت  
 عمه المالك لبيت العم بنت عم وبنت خاله او بنت خاله كذا كالحجاب  
 في ظاهر الرواية ولولا العصبه او اخذت لجهة او اخذت عن ابنت  
 ان الترجيح عن اتحاد لجهة اسمي والحاصل ان المسئلة لاختلافها  
 والصحيح ان ولولا العصبه او بالترجيح فاذا علمت ذلك فيكون التام  
 بعد قول الزوج لبيت العم لكونها اولاد العصبه ولاشئ لا اولاد الاخر  
 وامر علم **سئل** من بيت المقدس في رجل مات عن بنتى احب لاه  
 وثلاث اولاد احب لاه ذكر واشبهين فين الوارث **اجاب** المالك  
 لبيت الاخت لاب ولاشئ لا اولاد الاخر عند ابى يوسف وعند محمد  
 يقسم المال على الاخت لاب والاخت لاه فمعه الاخت لاب النصف  
 ويعطى الاخر لاه الموسس ويرد عليهم ما الباقي بقدر سهمها فيقسم  
 المال عليهم ارباعاً الربيع لا اولاد الاخر والثلاثة ارباع لبيت الاخت  
 لاب ونظر من اورد وعشرين حاصلة من ضرب سهمه في اربعة  
 لا اولاد الاخر الثلاثة ستة لكل اثنين يستوي في ذلك لكونه الاثني  
 كاصلهم وبيت الاخت ثمانية عشر لكل واحد تسعة وامر علم  
**سئل** في تزكية نسبت وفيها التخصيص لم يستغرق هل يباين من كل  
 منهم حصه من الدين ام **اجاب** نعم باخذ من كل سهم حصه من الدين  
 حيث ظهرهم جملة وامر علم **سئل** في رجل مات عن ابن وبنتين  
 وورثتين احدهما وضعت ذكراً بعد موت ابيه فماتت وبنته الورثة  
 يدعون ان مات قبل خروج اكثره فلا يرث له وامر بقول مات بعد  
 خروجها ومكنت ساعة حيا الورثة يعتبرون بان ابن الميت فعمل  
 القول في حيا ورث وبورث ام قول بعت الورثة فلا ولا **اجاب**  
 القول قول الورثة ولا يرث الا اذا اعتزمت الورثة بانها افضل حيا  
 قال في البحر في الحيا بنقله عن الحسن والمدايع عن ابي حنيفة لا يبعث  
 فيه الا شهادة رجلين او رجل وامرأتين وقال لا يقبل في قول السادة

سئل في تزكية دول الاحكام

الا ادم فلا يقبل فيها وفي الوالجه امرأة حامل ماتت والوالد يبيع في  
 بطنها مقدار ريم ونبلة بعض الناس يقولون ان الورثة في بيعهم فيقولون  
 انه ميت فدفعت لذلك ثم نبت القبر فوجدوا بنتاً ميتة على اسمها ورثت  
 الراه ووجهها وابوين ان اقرت الورثة باهها ابنته ورثت البنت ثم ورثت  
 منها ورثة الميت وان جددت الورثة لم يقبل لها شئ الا بهوى  
 بها لرجعت حيا ام لا وفي فتاوى الجارية حامل ماتت وتزوج ولها  
 قدر يوم ويليل فقال بعض مات وقال بعض لم يمت فدفعت ثمن  
 القبر فوجدت معها بنت قاعة على اسمها ميتة وللميتة ارفع  
 وابواب احباب بعض مستأجر بلخ امر الوارث الورثة كلم باهها بنته  
 خرجت حية بعد وفاتها ثم رثت بنت عم من الميت ورثها ابو  
 جعد ولم يقبل عليهم بارثه بهذا القدر لان يشهد عدولها ولها  
 حية وانما نسعهم الشراة لولا بشارت قوتها منذ دفنت الى ان  
 نبت وقوم سعوا صوت البنت تحت القبر ووجدت ملازم القبر  
 ولولم يكتم شهودها وكثرت الورث فحلوا على العلم ولا امرات حيا  
 اذا حلوا اسمهم ولا شهنته فمرد ذلك جدا او تعرف وفي السابق  
 نقل عن الخط وان وقع الاختلاف في الفضا له حيا ورثت البنت  
 المتأمله على انصافه حيا جرموا على ان تقبل منها وتما في حق الصلاة  
 عليه وهل يقبل منها وتما في حق الارث قال ابو حنيفة لا يقبل  
 نقل عنهم ولا شهنته انه عندها تقبل شهادة امرأة ثقة ولو لم تكن ثالة  
 في حق الارث وكذلك لا شهنته في قول احبارهم في الصلاة عليه وامر علم  
**سئل** في رجل مات عن زوجة حاملها بئمة بهر وعينم وثلاث بنات  
 في الحكم الشرعي في مهر الزوجة المذكورة والدين الذي بئتمه وما  
 القصة العرضية **اجاب** اما المهر فهو كسائر الديون فيقسم في القسمة  
 ثم يقسم على الورثة المذكورين ان لم تكن الولاية فرصة فيقدر لكل ذكرا  
 ونعطي الام سدسها والزوجته ثمنها وكل بنت ثلاثة ارباع وحسي  
 قيراط ويوقف الباقي وهو ستة قيراط واربعة اجناس قيراط فان  
 ظهرها قدرنا دفع له وان ظهرنا شئ دون اقله حصرنا على اهل بيته  
 بغيره في اربعة قيراط وخمس قيراط والحل بشاره قيراط وخمس  
 قيراط وانه علم هذا احزابا من مسودة فتاوى شيخنا واستاذنا  
 شيخ الاسلام والمسلمين بركة الله في العالمين هذه الختمت بئمة  
 المدفونين مولانا وسيدنا الشيخ مير الدين الرملي السماع بالمشاور